**المحاضرة 09**

**الاطار المؤسساتي للأمن الدولي**

**01/ مجلس السلم والأمن الإفريقي:**

 هو جهاز تنفيذي من أجهزة الاتحاد الافريقي، تم تأسيسه رسميا في 25/05/2004 بعد اقتراحه من طرف الاتحاد الافريقي في مؤتمر لوساكا 2002، يتكون من 15 عضوا ينتخبون من طرف الجمعية العامة للاتحاد على أساس اقليمي، يضطلع بمهام تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الافريقية، يعمل بالتنسيق والتعاون مع خمس أجهزة أخرى هي: 01/مجمع الحكماء 02/ نظام الانذار القاري المبكر 03/ القوة الافريقية للتدخل السريع 04/اللجنة العسكرية 05/صندوق السلم. ويساعد المجلس في أداء مهامه المفوضية التابعة للاتحاد، خاصة فيما يخص لفت انتباه مجلس الحكماء تجاه الأوضاع التي تهدد السلم، ومهمة المساعي الحميدة، وارسال الموفدين الخاصين واعادة بناء السلام، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وغيرها. كما قام الاتحاد الافريقي أيضا بتطوير مجالات أساسية لتعزيز التعاون الافريقي في مجالات الأمن والدفاع وهي:

* اقرار معاهدة عدم الاعتداء والدفاع المشترك (جويلية 2006).
* انشاء قوة التدخل السريع (2004- 2010).
* اقرار بروتوكول متمم للاتفاقية الافريقية لمنع ومكافحة الارهاب (2002- 2004).
* برنامج (استراتيجية) النيباد للسلام والأمن (شراكة جديدة من أجل تنمية افريقيا).

 اعتمد الاتحاد الافريقي آليات وأدوار جديدة بعد فشل منظمة الوحدة الافريقية في انهاء النزاعات والجرائم ضد الانسانية، وذلك نتيجة اعتمادها على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذا منح الاتحاد بموجب المادة 04 من قانونه التأسيسي حق التدخل للمجلس في الاقليم الجغرافي للدول الأعضاء في ثلاث حالات أساسية بناءً على قرار يطلبه من الجمعية العامة وهي :

* الحرب الأهلية وجرائم الحرب.
* جرائم الابادة الجماعية.
* الجرائم ضد الانسانية.

 يضطلع المجلس بالعديد من المهام والأدوار لتحقيق المهمة والهدف الرئيسي لإنشائه، وهو الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار والتنمية في افريقيا وأهم هذه المهام:

* ترقية السلم والأمن الافريقي ووضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد الافريقي.
* صنع القرارات المتعلقة بمنع النزاعات وادارتها وتسويتها.
* دعم الظروف المناسبة والضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية لسكان افريقيا (الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي).
* وضع ترتيبات الأمن الجماعي والانذار المبكر (تقديم توصيات للجمعية العامة تجاه النزاعات بغرض اصدار قرارات لاحتواء النزاعات قبل تفاقمها)، وذلك من خلال العمل على التنبؤ بالنزاعات.
* استخدام الدبلوماسية لحل النزاعات ودعم الحلول السلمية (الحوار والتفاوض، الوساطة، المصالحة ...).
* اعادة بناء السلام بعد حل الصراعات --- اعادة التأهيل والتعمير.
* دعم وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون.
* حماية الحريات الأساسية وحقوق الانسان وفق قواعد القانون الدولي الانساني.
* احترام وحدة وسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية (باستثناء الحلات الثلاث المذكورة أعلاه).
* فرض العقوبات على الحكومات التي تحدث فيها تغييرات غير دستورية.
* تنفيذ برامج نزع السلاح.
* الاغاثة الانسانية وادارة الكوارث.
* اعادة توطين اللاجئين.

**أهم التدخلات التي نفذها المجلس:**

1. **أزمة دارفور بالسودان**: قام المجلس بعد اشتداد النزاع القبلي في دارفور (جنوب السودان) بنشر قوات حفظ الســـــلام شهــــــــــــر أكتوبر 2004، قدرت هذه القوات في البداية بـــ 3320 جندي وارتفعت الى 7731 جندي في أفريل 2005، قامت على الاشراف على عمليات وقف اطلاق النار ، غير أن اشتداد الصراع مع نهاية 2006 أظهر عجز المجلس على السيطرة على رقعة النزاع الواسعة، مما دفع الأمم المتحدة للتدخل الى جانب قوات المجلس مشكلة قوات مشتركة تسمي – **يوناميد** – (2007-2008).
2. **أزمة جزيرة أنجوان بجزر القمر**: تتمثل أزمة جزر القمر في محاولة سلطات جزيرة انجوان الانفصال على جمهورية جزر القمر، فحاول المجلس في البداية حل النزاع سلميا، وذلك من خلال ارسال بعثة متكونة من 462 فردا (من المراقبين المدنيين والعسكريين) سنة 2007، وذلك من أجل الاشراف على الانتخابات ودعم الحل السلمي، غير أن فشل المساعي السلمية دفعها الى فرض عقوبات اقتصادية ثم تنفيذ عمليات عسكرية سنة 2008 ضد سلطات هذه الجزيرة، وكان ذلك وفق القرار الصادر عن الاتحاد الافريقي رقم/186، ونجح المجلس في الأخير في مهمته الأساسية بمنع الجزيرة من الانفصال.

 حاول المجلس من جهة ثانية القيام ببعض المهمات الأخرى كمساعد لأطرف أخرى في حل بعض النزاعات، مثلما هو الحال في مساعدة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الإيكواس) في تسوية النزاع بالطوغو سنة 2005، والتدخل لدعم القوات الفرنسية سنة 2013 في مالي وفق قرار مجلس الأمن رقم/2085، غير أن دوره كان ثانويا مما أكد بأن امكانيات المجلس محدودة جداً، فهو غير قادر على تسوية النزاعات الواسعة الانتشار (باستثناء النزاعات الصغيرة المحدودة الانتشار مثل نزاع جزر القمر) أو المعقدة، والتي عددها كبير في القارة الإفريقية، وخير دليل على ذلك فشله في حل نزاع دارفور وعدد كبير من النزاعات الأخرى المنتشرة في القارة الافريقية، خاصة وأن هذه النزاعات تتميز بالشدة والتعقيد واتساع دائرة الانتشار وارتباطها أيضا بمصالح القوى الكبرى مثل الو.م.أ وفرنسا وبريطانيا.

**أهم اخفاقات مجلس السلم والأمن الافريقي:**

 فشل مجلس السلم والأمن الافريقي في حل عدد كبير من النزاعات، وذلك رغم أنها شهدة عمليات ابادة جماعية واسعة وجرائم ضد الانسانية وانتهاكات صارخة لحقوق الانسان، حيث فشل في التدخل في النزاعات المنتشرة بشكل مكثف في عدد كبير من الدول الافريقية مثل (بورندي، ليبيريا سيراليون، اثيوبيا السودان، الصومال، اريتيريا، رواندا، أنغولا، زيمبابوي، ساحل العاج، الكونغو الديمقراطية....)، وهذا ما فتح المجال لتدخل بعض القوى الأخرى من داخل وخارج القارة الافريقية في بعضها مثل: - تدخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس) في الحرب الأهلية في كوديفوار التي انتهت بتوقيع اتفاقية سلام (واغادوغو 2007). – تدخل أوغندا في انهاء الابادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا. – تدخل فرنسا العسكري في ليبيا 2011 ومالي 2013، تدخل الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إجقاد) في الصومال (2005-2006) وغيرها. اضافة الى الفشل في مساعي التنمية ومحاربة الفقر وحماية حقوق الانسان ونشر الديمقراطية، والفشل في نزع السلاح ومحاربة الارهاب واعادة توطين اللاجئين (منطقة البحيرات الكبرى عرفت سنة 2010 حوالي 1 مليون لاجئ، ومنطقة شرق افريقيا والقرن الافريقي 800 الف في نفس السنة).

 وهناك العديد من المشاكل والارهاصات التي تعيق مجلس السلم والأمن الافريقي على النجاح في مهامه، ولعل أبرزها:

**01/ضعف التمويل ونقص الامكانيات المتاحة**: وذلك لأن معظم دول افريقيا فقيرة وغير قادرة على دفع الاشتراكات والاعانات، لذلك يتلقى المجلس الهبات من منظمات وأطراف خارجية تجعله رهينة لخدمة مصالحها.

**02/ تدخل القوى الكبرى**: فقد شهدت افريقيا عموما ومنطقة البحيرات الكبرى على وجه الخصوص صراعا حادا بين الو.م.أ وفرنسا وبريطانيا، فمنطقة البحيرات الكبرى الغنية بالمعادن الثمينة (اليورانيوم، الألماس الذهب، النحاس، الكوبالت، الليثيوم، الكروم ....) عرفت تدخل الو.م.أ في كل من روندا وبورندي وكينيا، وعرفت أيضا تدخل فرنسا في روندا والكونغو الديمقراطية، وبريطانيا في أوغندا وكينيا وتنزانيا، وتعتبر منطقة البحيرات الكبرى أكبر منطقة في افريقيا تشهد عمليات ابادة جماعية وجرائم ضد الانسانية وصراع اثني وعرقي لا ينتهي.

**03/ مخلفات استعمارية**: قسمت افريقيا منذ مؤتمر برلين سنة 1885 بين القوى الاستعمارية الأوروبية على أساس مصلحي لهذه الأخيرة، وذلك دون النظر الى الاعتبارات الديمغرافية، وهو ما جعل الجماعات العرقية والاثنية والطوائف مقسمة بين دولتين وأكثر، وتعاني من التهميش والعنصرية والابادة، وهو ما غذى الصراعات في هذه الدول الافريقية، لدرجة أن ظاهرة الصراعات أصبحت شكلا ملازما للأنظمة السياسية الافريقية، بل أنها صارت أيضا جزء من ثقافة المجتمعات الافريقية، خاصة وأن هذه القوى الاستعمارية دعمت الحكم القبلي والانقلابات العسكرية للحفاظ على مصالحها.

**02/ منظمة حلف شمال الأطلسي وأدوارها الجديدة بعد الحرب الباردة**

 تأسست هذه المنظمة في اطار الحرب الباردة كحلف دفاعي ضد المد الشيوعي وضد حلف وارسو، وذلك وفق ميثاق بروكسل 17/03/1945، وضم ما يعرف باتحاد الدول الديمقراطية (فرنسا، بلجيكا، لكسمبورغ، هولندا، إنجلترا) ثم توسع لدول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية كندا، ايطاليا، النرويج، البرتغال، ايسلندا، وتمثلت مبادئه وأهدافه آنذاك في الأمن والدفاع الجماعي للدول الأعضاء، وتنمية العلاقات السلمية وفض النزاعات بالطرق السلمية.

**منظمة حلف شمال الأطلسي بعد 1990:**

 بعد نهاية الحرب الباردة قام الحلف **بتكييف وتجديد** أدواره وأهدافه، وخلق **أجندة أمنية جديدة**، حيث تحول من تطبيق مفهوم **الدفاع الجماعي** الى تطبيق مفهوم **الأمن الجماعي**، فانتقل من الدفاع عن الدول الأعضاء من الاعتداءات الخارجية الى حماية **المصالح** الأمنية والاقتصادية الاستراتيجية للدول الأعضاء داخل وخارج الاقليم الجغرافي للمنظمة، فتوسع مجال تدخله الى دول الجوار لحماية مصالح أعضائه، وأصبح الطابع **البراغماتي** يطبع تصور الحلف ومهامه.

 بعد قمة قادة الحلف في روما1991 توجه اهتمامه نحو الأمن في المتوسط، حيث ناقش مختلف التهديدات الأمنية المعقدة التي تصب في اطار الأمن الناعم (كالهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات وتجارة البشر ) على أساس أنها قادمة من الجنوب، ثم أكد ذلك في الاجتماع الوزاري ببروكسل 1994 وقمة واشنطن 1999، حيث اعتبر أن أمن الحلف والأمن الأوروبي عموما مرتبط بالأمن في جنوب المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط، ومنه أصبحت المنطقة العربية **تحت مظلة الحلف الأمنية** (في المجال السياسي والعسكري للحلف). فصارت منطقة المتوسط في ظل السياسة الجديدة للحلف امتداد استراتيجي لأمن أوروبا والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي "**أمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط**". لذلك قام الحلف بتعميق الحوار السياسي ودعم العمل المشترك بين القوات المسلحة للحلف ودول جنوب المتوسط، ومن جهة ثانية تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف لتبديد المخاوف وبناء الثقة مع الشركاء المتوسطيين، مثل كلية الحلف في روما وقواعد (أوبرمارغير) بألمانيا و(ستارارغير) بالنرويج، وهذه السياسة الأطلسية تقوم على مجموعة من الأهداف لخصها بابلو بينافيديس اورغاز Pablo Benavides Orgaz في تعميق الحوار السياسي، مكافحة الارهاب، اصلاح الدفاع، والعمل المشترك بين القوات المسلحة مثل تبادل الزيارات وفتح مراكز الحلف.

 أما قمة براغ سنة 2002 والتي جاءت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد شكلت مؤتمر تأسيسي جديد للحلف، حيث تبنى بموجبها مقــــــــاربة الحـــــرب الوقائية القائمة على الأبعاد السياسية والجيوستراتيجية في الحرب على الارهاب، وقام بتفعيل المادة الخامسة المتعلقة بالدفاع المشترك. وأطلق الحلف في اطارها مبادرة **–المسعى النشط–** كسياسة جديدة في حوض المتوسط، تجسدت من خلال العديد من العمليات، خاصة التعاون المكثف في مجال الاستخبارات. وحماية عمليات الشحن والنقل البحري، ومراقبة وتأمين الموانئ والممرات البحرية من التهديدات الارهابية المحتملة، ونشر قوات بحرية دائمة في الشرق الوسط، والأهم من كل ذلك الاستعداد لنشر نظم الانذار المبكر المحمولة جوا AEW-C (وهو رادار محمول جواً على الطائرات يقوم بالكشف على الطائرات والسفن والمركبات على مسافات بعيدة، ويقوم أيضا بتوجيه المقاتلات والطائرات التابعة للحلف للهجوم على الأهداف)، كما ضاعف الحلف من العمل والتعاون الاستخباراتي، ودعم وتجهيز الوحدات العسكرية البحرية وتوفير الدعم المباشر لمحاربة الارهاب، وتدعم الحلف أيضا بإنشاء قوات رد سريع سنة 2006لتحقيق نفس هذه الأهداف.

 واستمر الحلف في تدعيم نفس السياسة بوسائل مختلفة، حيث أصبح نشاطه في السنوات الأخيرة خاصة بعد سنة 2010 يكاد ينحصر في اتجاهين:

1. **أمن ضد التهديدات الارهابية**: فقد واصل الحلف جهوده في تطوير التعاون في مكافحة الارهاب، وجعل كل امكانيات الحلف جاهزة ومستعدة للتحرك ضد أي تهديد ارهابي.
2. **أمن الطاقة (النفط)**: حماية طرق ووسائل الإمداد بالطاقة لكل دول الحلف (خاصة الدول الكبرى)، والتدخل في حل الأزمات التي تحدث خارج أراضي الحلف ولكنها تمس بطرق مباشرة أو غير مباشرة بأمنه في الطاقة، وخير دليل على ذلك التدخل الفرنسي في ليبيا سنة 2011.

**أهم المهمات التي تدخل فيها الحلف**:

* ضرب القوات الصربية وفق القرارات الأممية (713، 757، 787، 816، 781)، ومنع وصول الاسلحة الى يوغسلافيا (تنفيذ عقوبات شاملة، تفتيش السفن ...)، التعاون والتنسيق مع اتحاد أوروبا الغربية من خلال عمليات المراقب البحري Maritime Monitor ثم الحارس البحري Maritime Guard من 1992 الى 1994، وتنفيذ عمليات المراقبة الجوية (منع تحليق الطيران العسكري) وكانت أول عملية في هذا الاطار للحلف، حيث منع الطيران من التحليق على البوسنة (اسقاط أربع طائرات صربية من طرف الطيران الأمريكي)، حيث كان هذا أول اشتباك عسكري جوي لقوات الحلف منذ تأسيسه، ثم قصف مواقع صربية من طرف طائرات الحلف في 10و11 افريل 1994.
* ضرب القوات الصربية من جديد اثر قيامها بعمليات التطهير العرقي ضد الألبان في 1998 و 1999، وعدم استجابتها للقرارات الأممية، فقام الحلف على اثرها بتنفيذ عمليات عسكرية جوية ضد الأهداف العسكرية الصربية في مارس - جوان 1999.
* في 22/08/2001 نفذ الحلف عملية الحصاد الاساسي في مقدونيا (ارسال قوات متكونة من 3500 جندي) وتم على اثرها نزع السلاح للفرق المتصارعة.
* التدخل في أفغانستان سنة 2001 من أجل حماية مصالح دوله المتعلقة بالنفط، وذلك بذريعة الحرب على الارهاب.
* التدخل في دارفور وتقديم مساعدات لقوات مجلس السلم والأمن الافريقي.
* التدخل في ليبيا سنة 2011 من خلال القوات الفرنسية لحماية مصالحها النفطية.

 رغم أن معظـــــــــم هذه التدخلات التي نفذها الحلف داخـل أوروبا كانت ناجحة الى حد ما، غير أنه فشل فشلا ذريعا في التدخلات التي نفذها خارج الحدود الجغرافية لدوله الأعضاء ولعل أبرزها التدخل في أفغانستان سنة 2001 وليبيا سنة 2011، حيث أن الوضع الأمني فيهما أصبح أكثر تعقيداً بعد التدخل، وأصبحت الدولتين من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للإرهاب في السنوات الأخيرة، فقد أثبت الحلف بأنه غير قادر على اتمام المهمات التي بدأها وفشل فيها، وقد يعود ذلك حسب البعض الى مجموعة الارهاصات والمشاكل التي يعاني منها الحلف، وعلى رأسها ضعف امكانيات الحلف المشتركة مقارنة بالمساهمة الأمريكية الكبيرة، والتي جعلت من نشاطه وفاعليته مرتبطة بما تقرره الولايات المتحدة، كما أن الحلف يعاني من صعوبات كبيرة في تحديد الأولويات الاستراتيجية لنشاطه، وذلك نتيجة انخفاض نسبة المخاطر المشتركة خاصة بالنسبة للدول الكبرى (باستثناء الارهاب)، ومنه اتساع الفجوة في تحديد الأولويات التي يعمل عليها الحلف (مشكلة ترتيب الأجندة الأمنية للحلف).